تحرك عاجل

نشطاء سعوديون يواجهون عقوبة الإعدام

تواجه الناشطة السعودية إسراء الغمغام، وأربعة أشخاصٍ آخرين عقوبة الإعدام في محاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، بسبب تهم تتعلق بمشاركتهم في احتجاجات سلمية.

في أغسطس/آب 2018، مَثُل النشطاء السعوديون: **إسراء الغمغام**، و**أحمد المطرود**، و**علي عويشر**، و**موسى الهاشم**، و**خالد الغانم**، و**مجتبى المزين**، في محاكمة جماعية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بالعاصمة الرياض. وتنعقد جلسة محاكمتهم المُقبلة في 13 يناير/كانون الثاني 2019. ويواجه خمسة منهم عقوبة الإعدام، بينما يواجه مجتبى المزين السجن لما قد يصل إلى 20 عاماً. وتتصل التُهم المُوجهة لهم بمشاركتهم في احتجاجات سلمية سابقة.

وطالب النائب العام السعودي في جلسة المحاكمة الأولى، التي انعقدت في مطلع أغسطس/آب 2018، بتنفيذ الإعدام بحق خمسة متهمين، وهم: **إسراء الغمغام**، و**أحمد المطرود**، و**علي عويشر**، و**موسى الهاشم**، و**خالد الغانم**. وحصلت منظمة العفو الدولية على وثائق المحاكمة التي تشير إلى أن المتهمين اتُهموا بالمشاركة في تظاهرات احتجاجية في محافظة القطيف التي تقطنها أغلبية شيعية، وبتوثيق هذه الاحتجاجات على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يشكل انتهاكًا للأمر الملكي 44/أ – وهو أحد المراسيم التابعة لقانون جرائم الإرهاب وتمويله (قانون مكافحة الإرهاب) – وبالسفر إلى إيران لتلقي تدريب نظري عن كيفية تنظيم أعمال الشغب، والتي يعاقب عليها قانون مكافحة الإرهاب. كما اتُهم بعض المتهمين أيضًا بتقديم الدعم المعنوي لمثيري الشغب بالمشاركة في جِنازات المحتجين الذين لقوا حتفهم أثناء الاشتباكات مع قوات الأمن. وفضلاً عن ذلك، طالبت النيابة العامة بتوقيع أقصى عقوبة على **مجتبى المزين** بموجب الأمر الملكي 44/أ، والتي تصل إلى السجن لمدة 20 عاماً.

واحتُجز المتهمون الستة على ذمة المحاكمة لما يزيد عن ثلاثة أعوامٍ. وقد اعتُقلت إسراء الغمغام، إلى جانب زوجها موسى الهاشم، في ديسمبر/كانون الأول 2015، بسبب ضلوعهما بالمشاركة في تظاهرات بمحافظة القطيف الشرقية، احتجاجًا على التهميش السياسي والاقتصادي.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنكليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات السعودية على ألا تُصدر حكم الإعدام بحق أيٍ من المتهمين الخمسة؛
- حث السلطات على أن تُفرج عن: **إسراء الغمغام**، و**أحمد المطرود**، و**علي عويشر**، و**موسى الهاشم**، و**خالد الغانم**، و**مجتبى المزين**، على الفور وبدون شرطٍ أو قيد، حيث أنهم لم يُعتقلوا سوى لممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- حث السلطات على أن تُصدر أمرًا رسميًا على الفور بوقف تنفيذ أحكام الإعدام، تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 يناير/كانون الثاني 2019 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: (عبر وزارة الداخلية)

+966 11 403 3125)يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

رئاسة أمن الدولة

سيادة الفريق أول عبدالعزيز محمد الهويريني

شارع العليا الفرعي،

العليا، الرياض 126118404،

المملكة العربية السعودية

فاكس: 5555 412 11 966+

وتُرسل نسخٌ إلى:

هيئة حقوق الإنسان

دكتور بندر محمد عبد الله العيبان

الطريق الدائري الشمالي، مخرج 2

ص. ب: 58889،

الرياض 11515

المملكة العربية السعودية

فاكس: 510 418 11 966+

البريد الإلكتروني: info@hrc.gov.sa

تويتر: @HRCSaudi

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

نشطاء سعوديون يواجهون عقوبة الإعدام

معلومات إضافية

كثفت السلطات السعودية حملتها القمعية ضد حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التجمع، منذ أغسطس/آب 2018، ويتضح ذلك من محاكمات العديد من رجال الدين أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، ومطالبة النيابة العامة مؤخرًا بإعدام النشطاء ورجال الدين منذ أغسطس/آب 2018. ففي الأشهر الثلاثة الماضية، طالبت النيابة العامة بتوقيع عقوبة الإعدام على ما لا يقل عن ثمانية أشخاص. وتبعث هذه التطورات على القلق بشأن مصير العشرات من النشطاء، والكُتَّاب، والصحفيين، ومدافعي عن حقوق الإنسان، الذين يُحتجزون دون أن تُوجه لهم تهم، أو أن يُحاكموا منذ سبتمبر/أيلول 2017. وللمزيد من المعلومات، انظر البيان العام: لجوء متكرر من النيابة العامة لإعمال عقوبة الإعدام.

كما وردت لأسر 12 رجلاً سعوديًا حُكم عليهم بالإعدام، عقب محاكمة بالغة الجور، معلومات في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 بأن دعاوى ذويهم قد أُحيلت من المحكمة الجزائية المتخصصة إلى رئاسة أمن الدولة. وتنتاب أسر الـ 12 رجلاً بواعث الخوف البالغ إزاء أن ذويهم قد يُعدمون على نحوٍ وشيك، إذ أُحيلت الدعاوى إلى الجهاز الذي يملك صلاحيات الملاحقة القضائية ويخضع لسلطة الملك مباشرة، مع النظر إلى تعتيم السلطة القضائية السعودية المعتاد. وكان الـ 12 رجلاً ضمن 15 رجلاً حُكم عليهم بالإعدام على إثر محاكمة جماعية جائرة لـ 32 شخصًا من الأقلية الشيعية بالسعودية، اعتُقلوا من أنحاء البلاد في 2013 و2014.

ووثقت منظمة العفو الدولية حالات 18 رجلاً آخرين تحت طائلة الإعدام، وينتظرون تنفيذه، وينتمون إلى الأقلية الشيعية بالسعودية. ومن بينهم، هناك 14 رجلاً أُدينوا بمجموعة من الجرائم تضمنت، من جملة جرائم أُخرى، المشاركة في احتجاجات اتسمت بالعنف في المنطقة الشرقية في 2012. وفي نهاية المطاف، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة عليهم بالإعدام، بعد محاكمة جماعية جائرة، استندت إلى "اعترافات" انتُزعت

منهم تحت وطأة التعذيب. كما ينتظر أربعة سعوديين اعتُقلوا بسبب جرائم ارتُكبت حينما كانت أعمارهم دون سن 18 عامًا، الإعدام ويتهددهم خطر بتنفيذه الوشيك. وهؤلاء الأربعة هم: **علي النمر**، و**عبد الله الزاهر**، و**داوود المرهون**، و**عبد الكريم الحواج**. وعلي النمر هو ابن شقيق الشيخ نمر النمر، رجل الدين الشيعي والمعارض الذي أُعدم في يناير/كانون الثاني 2016. وقال هؤلاء إنهم تعرضوا للتعذيب، لإرغامهم على "الاعتراف".

وتعتبر عقوبة الإعدام شكلاً من أشكال العقاب القاسي واللاإنساني والمهين؛ وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات، بغض النظر عن المتهم، أو الجريمة، أو الإدانة أو البراءة، أو طريقة تنفيذ الإعدام. كما أن السعودية أحد أكثر بلدان العالم تطبيقاً لعقوبة الإعدام؛ وذلك بتنفيذها الإعدام بحق أكثر من 2000 شخصٍ فيما بين 1985 و2016.

الاسم: إسراء الغمغام، وأحمد المطرود، وعلي عويشر، وموسى الهاشم، وخالد الغانم، ومجتبى المزين.

النوع: ذكور وأنثى